ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

الحق في المدينة كبعد من أبعاد المواطنة: قراءة في المفهوم

The right to the city as a dimension of citizenship: a reading of the concept

سفاصن سعيدة

جامعة الجلفة (الجزائر)، saidasefacene@gmail.com

تاريخ الإستلام: 03/ 05/ 2023 تاريخ القبول: 02/ 06/ 2023 تاريخ النشر: 10/ 06/ 2023

ملخص:

تأتي أهمية هذه الورقة باعتبارها محاولة لمقاربة مفهوم الحق في المدينة للفيلسوف وعالم الاجتماع هنري لوفيبر(Henri Lefebvre الذي احدث ضجة في سنوات الستينات القرن العشرين والدي حاول من خلاله تغيير النظرة التقليدية لمفهوم المواطنة على أنها حزمة من الحقوق والواجبات ، إلى نظرة جديدة تتبنى فلسفة أولوية الإنسان على المادة ، فالعيش في المدينة هو شعور متكامل بالمجال الحضري كسياق مادي وكعلاقة اجتماعية وكحياة يومية يعيش فيها المواطن يؤثر عليها ويتأثر بها، وجعلها أكثر إنسية بغية تحقيق الهدف المتمثل في العيش الكريم الذي يعتبر حق من حقوق المواطنة من خلال عدة أبعاد لخصها لوفيفر في بعد الانتماء للمدينة وبعد المشاركة في تصميمها وحق امتلاك الفضاء وتسييره جماعيا .

الكلمات المفتاحية:الحق في المدينة ، المواطنة ، المدينة ، العدالة المجالية ، حق المشاركة

Abstract:

The importance of this paper comes as an attempt to approach the concept of the right to the city for the philosopher and sociologist Henri Lefebvre, who caused a stir in the 1960s by trying to change the traditional view of the concept of citizenship as a package of rights and duties, to a new view that adopts the philosophy of human priority over matter. Living in the city is a complete feeling of the urban space as a concrete context, a social relationship, and a daily life in which the citizen lives, affects and is affected. And make it more humane in order to achieve the goal of decent living, which is considered one of the rights of citizenship through several dimensions summarized by Lefebvre in terms of belonging to the city and participation in its design and the right to own space and manage it collectively.

Keywords:*The right to the city, citizenship, city, spatial justice, participation right*..

I. مقدمة

أخذ التفكير في المدينة كظاهرة حضرية، نصيبا وافرا من الاهتمام من طرف المفكرين والفلاسفة عبر مختلف المراحل التاريخية ، بداية مع أرسطو الذي يعتبرها ارقي أشكال التنظيم الإنساني إلى ابن خلدون الذي يراها نتيجة حتمية للمرور من العمران البدوي إلى العمران البشري ، ثم تصور المدينة عند ماكس فيبر كشكل اجتماعي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة ومختلفة في أساليب وطرق الحياة يؤدي إلى أعلى درجات الفردية الاجتماعية ، ثم اعتبار المدينة عند علماء الجغرافيا كمجال مكاني لتجمعات بشرية تتحدد بمجموعة من المعطيات الإحصائية ، إلى اعتبار المدينة عند علماء السياسة مركز من مراكز الإشراف السياسي .

ومع مستجدات وتغيرات التحضر السريع عرف مفهوم المدينة تأويلات جديدة ارتبط بمفهوم آخر هو المواطنة ، باعتبار المدينة ليست فقط مساحة مادية وإنما هي بمثابة شعور متكامل بالمجال الحضري كسياق مادي وكعلاقة اجتماعية وكحياة يومية يعيش فيها المواطن يؤثر عليها ويتأثر بها، وان إشباع حاجياته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية تعتبر من الأهداف الأصلية من إنشائها ، ومن هنا تأتي أهمية الموضوع من خلال مقاربة هذه العلاقة بين المدينة والمواطنة من خلال مفهوم الحق في المدينة للفيلسوف وعالم الاجتماع هنري لوفيبر(Henri Lefebvre الذي احدث ضجة في سنوات الستينات القرن العشرين والذي حاول من خلاله تغيير النظرة التقليدية للمدينة كوعاء للمجتمعات البشرية وجعلها أكثر إنسية أي ارتباط بالإنسان وحاجياته المجالية بغية تحقيق الهدف المتمثل في العيش الكريم الذي يعتبر حق من حقوق المواطنة من خلال عدة أبعاد لخصها لوفيفر في بعد الانتماء للمدينة وبعد المشاركة في تصميمها وحق امتلاك الفضاء وتسييره جماعيا .

1/ حول مفهوم المدينة والمواطنة

إن الجمع بين مفهومي المواطنة والمدينة أمر مقصود ، بحكم أن المدينة هي المستوى المحلي الأول الذي يمارس فيه المواطن مواطنتيه وبحكم أن التطور الذي حدث في دلالات المفهومين تؤكد هذه العلاقة الوطيدة بينهما ، بل إن التوجهات الجديدة في تعريف مفهوم المواطنة هي اقرب إلى تعريف أرسطو للمواطنة على أنها المشاركة في تسيير شؤون المدينة ، وعليه ارتأينا أن نعرض أهم معاني هاذين المفهومين من خلال المجالات والتخصصات العلمية المختلفة كما سيأتي توضيحه فيما يلي.

1/1 حول مفهوم المدينة

تعددت دلالات هذا المفهوم باختلاف التخصصات العلمية التي تناولته وبتأثير مختلف العوامل السياسية والاقتصادية في تطورها ، وان كان التعريف الفلسفي لأرسطو هو الأشهر فللإنسان بالنسبة لأرسطو هو في أعلى مستويات نشاطاته المختلفة حيوان سياسي ، والمدينة (**Polis**) تمثل غرضه أو غايته بالمعنى القطعي ، بعبارة أخرى المدينة ليست هدفاً خارجياً يحاول المرء الوصول إليه وإنما هي الإنجاز الذي يحقق تماماً الإنسان كحيوان سياسي ، والـ **PolitikeKoinonia** هي جماعة ذات أسس أخلاقية وأبعاد سياسية معاً ، وتتألف

من مواطنين أحرار متساوين ، وهي تعمل في ظل قوانين وقواعد تعتبر بمجموعها إفصاحاً عن جملة من القيم هي روح الجماعة[i]

لكن إذا اعتبرنا أن المدينة هي الشكل الأرقى للتنظيم الاجتماعي الذي يميز الإنسان عن الحيوان، فإنه للعيش بشكل منظم داخل المدينة ينبغي توفر بعض المؤهلات لا تتواجد حسب أرسطو إلا عند الشعوب التي لها القدرة على العيش في إطار مؤسسات سياسية دستورية، وتأسيس المدن يرتكز ركائز أساسية هي[ii]:

- لا توجد مدينة بدون تجمع للأفراد.
- لا معنى لهذا التجمع بدون نظام ينظم العلاقات التعاقدية بين الأفراد
- ترتبط درجة التحضر بمستوى التنظيم السياسي.

وعليه ووفقا لهذه الشروط فالمدينة وحدها هي التي تضمن حياة متمدنة و متحضرة، فهي أرقى شكل من أشكال انتظام الجماعة ، بحيث يتجاوز العائلة و يتجاوز القرية اللتان يعتبرهما أرسطو مؤسستين ثانويتين تتحكم فيهما الغريزة لتبلغا أوجهما في المدينة التي هي المجتمع في صورته المنظمة سياسيا والذي ينشد بلوغ الفضيلة .

أما التعريف القانوني فهو يدرج المدينة في الإطار المكاني ذو الطبيعة القانونية التي تنص عليه مواثيق السلطة العليا [iii] إلا أن هذا المعيار الرسمي بصدور وثيقة رسمية تعلن على أن المكان أصبح مدينة هو معيار ناقص لا يمكن الأخذ به .

في حين اتخذ مفهوم المدينة من الجانب الإحصائي معايير ديموغرافية وإحصائية كمحدد أول لمجالها وعلى سبيل المثال اعتبرت هيئة الأمم المتحدة كل مجمع سكني يزيد عن 20000 نسمة مدينة [iv] ، أما فرنسا تعتبر المدينة كل تجمع يزيد عدد سكانه عن 2000 نسمة وبالنسبة لكندا 1000 نسمة و 5000 ببلجيكا [v] وقد انتقد ماكس فيبر هذا المعيار العددي في تحديد مفهوم المدينة إذ يرى انه فيه نوع من التعسف الواضح "فالحجم لوحده لا يشكل المعيار الحاسم ." [vi] ويرى ماركس وانجلز أن معيار النشاط الاقتصادي من خلال تقسيم العمل إلى عمل ذهني وعمل يدوي هو المعيار الأنسب في التفريق بين المدينة والريف " إن تقسيم العمل داخل امة ما يفرض أولا تقسيم العمل إلى عمل صناعي وتجاري من جهة وعمل فلاحي من جهة أخرى ومن ثم التفريق بين المدينة والبادية وتعارض مصالحهم "[vii]. وهو المعيار الذي سبق إليه ابن خلدون في تمييزه بين المجتمع البدوي والمجتمع الحضري "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم في المعاش " [viii] مشيرا بذلك إلى أن الاختلاف بين النمطين هو في طرائق الحياة والكسب ، ويرى أن المدينة تمثل أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها ، وفي نفس السياق يعتبر دوركايم المدينة مجال لتجمع يسمح بنمو الوعي الأخلاقي ويسود فيه التضامن العضوي المؤدي إلى المزيد من الحرية والرخاء ،وبذلك نجده يميز بين نوعين من المجتمعات ،الأول هو مجتمع بدائي يسوده التضامن الآلي والثاني هو مجتمع متحضر فيه التضامن العضوي.

أما سوركينSorkinوزيمرمان Zimmerman فقد جمعا ثمانية معايير يمكن التمييز بها بين المدينة والريف تشمل في الحقيقة المعايير التي ذكرت في التعاريف السابقة وهي :المهنية ، البيئة ،حجم المجتمع المحلي ، كثافة السكان ، تجانس ولا تجانس السكان ، التباين والدرج الاجتماعي ، التنقل والحراك الاجتماعي ، نسق التفاعل الاجتماعي وأنماط الاتصالات التي يمارسها الناس في حياتهم اليوميةix

على غرار هذه المعايير ،جعل روبرت بارك R.Park التمييز بين المدينة والريف يرتكز على المعيار الثقافي الذي يعطي للمدينة هويتها وطابعها الخاص من خلال سلوك أفرادها في قوله "المدينة ليست مجرد مجموعة من النظم والإدارات مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة ....فالمدينة فوق هذا كله اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليدx

وبالمقابل نجد تعاريف ترتكز على عملية التهيئة العمرانية ، مما يطرح مسالة التصور والتخطيط حيث يرى برجل E.Burgel مصطلحا مجردا ويعتبرها "تجمعا فيزيقيا متآلف من الشواهد الحضرية كالشوارع المنسقة ، الطرق المعبدة والمنازل المشيدة ومراكز التجارة وأماكن العبادة " xi إلا أن مثل هذا التعريف المادي للمدينة قوبل باستنكار العديد من المفكرين أمثال ريمون لودرو RymondLedrut الذي يصرح بان المدينة "ليس مجرد شيء مادي كآلة تشغيل يجب أن تشتغل جيدا ، بل هي تجمع أنساني يشتغل موضعا معينا يعيش أعضاؤها بعلاقات متبادلة ، تتحكم فيها بعض القوانين والأعراف وكذا العادات ، فهي غير معزولة في نمطها عن التاريخ وعن ذاكرة الشعوب ، في حين تتميز باستقلالية معينة تخضع للحياة الحضرية الممكنة في وقت ما في بيئة ما وفي ظروف معينة"xii .

يذهب هنري لوفيفرHenri Lefebvre الذي ينتمي إلى مدرسة شيكاغو ابعد في انتقاده لتعريف المادي للمدينة ، حيث يرفض أن تكون المدينة مجرد مساحة مادية بسيطة يخططها مهندسون معماريون وفق المنطق الهندسي البحت ووفق منطق الربح الذي يرتكز عليه النظام الرأسمالي ، وإنما يعرفها في بعدها الإنساني حيث الشعور بالمجال الحضري يكون متكاملا من حيث انه سياق مادي فالمدينة هو مجال مكاني محدد جغرافيا يتكون من تجمعات سكنية، شوارع ، مراكز تجارية ، مساحات خضراء ...الخ) و كعلاقة اجتماعية بحكم أنها الفضاء الذي يلتقي فيه الأفراد ويتعاطون مختلف شؤونهم الاجتماعية في إطار شبكة من العلاقات الاجتماعية تشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية ، الاقتصادية ،الثقافية ، الدينية والترفيهية وكحياة يومية يقضي المواطنين جل أوقاتهم فيها، ولبلوغ هذا الشعور يرى هذا الفيلسوف انه من الضروري إعطاء المواطن حق التمتع في مدينته والمشاركة في تسييرها، بل يعتبره حق من حقوق المواطنة.

1/2 حول مفهوم المواطنة

المواطنة هي ترجمة لكلمة citoyenneté في اللغة الفرنسية والتي هي مشتقة بدورها من كلمة citoyen والتي تعني مواطن ،والكلمتان مشتقتان من كلمة cité أي المدينة .

ويظهر جليا من خلال الترجمة الفرنسية أن هناك تطابق تدريجي بين الكلمات الثلاث" cité-citoyen-citoyenneté" ،في حين تخرج الترجمة العربية في ترجمتها لكلمة"citoyen-citoyenneté" "مواطن ومواطنة" من جذرها الأصلي "cité" " المدينة" واستبداله بكلمة "الوطن" والذي يعني المنزل الذي يقيم فيه الفرد أي موطن الإنسان ومحله و اشتقت كلمة المواطنة من وطن، يطن ،وطنا والمواطنة مصدر الفعل واطن أي اشترك المكان مع غيره[xiii] والوطن هي الرقعة الجغرافية التي لها معالم واضحة واللذين يقطنون هذا الوطن يطلق عليهم الساكنة أو القاطنين أو المواطنين .

أما كلمة cité أي المدينة بالمعنى السياسي عند أرسطو كما اشرنا إليه سابقا ، هي الشكل الأرقى لتنظيم الاجتماعي الذي يميز الإنسان عن الحيوان ،فالوجود السياسي في المدينة هو نمط العيش المشترك الأكثر رقيا لدى البشر[xiv]،فالمواطن هو الذي يعيش في المدينة و يرضخ لسلطة القانون بينما يبق المتوحش الرافض لهذه السلطة خارج أسوار المدينة أو بعبارة أخرى يبقى في حالة الطبيعة .

ولهذا يستشهد عبد الله العروي بقول روسو بان الفرنسيين في زمانه لا يميزون بين كلمة citoyen و le bourgeois فالأولى تطلق على المساهم في الحياة السياسية فيما تصف الثانية حالة المقيم في المدينة أي المواطن بالمعنى الاشتقاقي العربي للكلمة .

نجد في قاموس علم الاجتماع تعريف للمواطنة على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية ،وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون[xv]

أما عالم الاجتماع الانجليزي الشهير توماس همفري مارشال T.H.Marchall فقد اقترح في كتابه الشهير "المواطنة والطبقة الاجتماعية "عام 1950 التمييز بين ثلاث أبعاد للمواطنة :

البعد الأول هو المواطنة المدنية التي تم التوصل لها في القرن 18، وتعريف هذه المواطنة يتلخص في ممارسة الحقوق –الحريات المتمثلة في حرية التعبير و الاعتقاد حرية التملك والتي تضمنها دولة القانون.

البعد الثاني هو المواطنة السياسية التي تم التوصل لها في القرن19وتعرف بتطبيق الحقوق السياسية ،الحق في التصويت ،المشاركة في الحياة السياسية وتؤمن هذه الحقوق ممارسة الانتخاب المباشر أو الدور المرجح للبرلمان

البعد الثالث المواطنة الاجتماعية التي نشأت في القرن 20وتعريفها هو رجحان الحقوق وهي الحق في الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والعمل التي تضمنها مؤسسات الدولة العامية[xvi]

لكن مفهوم المواطنة تعمق أكثر مع التطورات الحديثة من حيث انه اخذ بعدا حضاريا يتماشى والتطورات التي أحدثتها مرحلة ما بعد الحداثة والعولمة ، فلم تعد المواطنة تقتصر على ذلك الحق السياسي المتمثل أساسا في الحق في الانتخاب من خلال اختيار ممثلي المجالس النيابية أو الحصول على بعض الحقوق المدنية

مثل حق التعليم و العمل والصحة ، وإنما امتد إلى المطالبة في استعادة الحق في تسيير المجال الحضري الذي أصبح فيه المواطن مغتربا فلم يعد يعرف مدينته التي تحولت بحكم السيطرة الرأسمالية إلى مجال لتصريف فائض الإنتاج من خلال استثمارات عقارية ومجمعات تجارية ضخمة (المول) حلت محل البنايات القديمة التي كانت تحمل خصوصيات ثقافية ومضامين سوسيوتاريخية وعليه تشهد عواصم دول العالم اليوم مظاهرات واحتجاجات تندد بالزحف الليبرالي و التغول الرأسمالي تقودها منظمات غير حكومية تنشط في مجال البيئة تدافع عن حقوق المواطنين في استرجاع مدنهم واسترجاع حقهم في المشاركة في تسييرها وفق ما تهوى قلوبهم على حد تعبير ديفيد هارفي ، ووفق ما سماه هنري لوفيفر ب "الحق في المدينة ".

3/ مفهوم الحق في المدينة عند هنري لوفيفر

1/3 الخلفية التاريخية والسياسية لمفهوم الحق في المدينة

في الحقيقة وان كان مفهوم الحق في المدينة يرجع إلى الفيلسوف وعالم الاجتماع الحضري هنري لوفيفر(1901-1991) ، إلا أن فلسفة هذا المفهوم ترجع إلى مدرسة شيكاغو وأعلامها من فلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء النفس اللذين تناولوا بالدراسة والتحليل النقدي التحولات العميقة التي عرفتها البنية الحضرية نتيجة تسارع وتيرة التصنيع والهجرة الأوروبية المكثفة في اتجاه المدن الأمريكية منذ مطلع القرن التاسع عشر، ما أدى إلى ظهور أمراض اجتماعية باتت المدن الأمريكية تشتكي منها مثل انحراف الأحداث والجريمة المنظمة والعنف الحضري بكل أشكاله وظهور ما يعرف بجيوب الفقر على أطراف المدينة وتنامي البناء العشوائي .

نفس الظاهرة عرفتها مدن أوروبا خاصة فرنسا وانجلترا أين تميزت فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين بانتشار أفكار مناهضة للوتيرة السريعة التي باتت المدن الأوروبية تتحول من خلالها ، هذه الأفكار التي كان معقلها الجامعات الأوروبية من بينها جامعة Nanterre الفرنسية التي كان هنري لوفيفر يدرس بها مادة السوسيلوجيا الحضرية والذي عرف بأفكاره المناهضة للنظام الرأسمالي (الذي حول المدن التاريخية لأوروبا إلى مدن صممت وفق منطق هذا النظام الاقتصادي الجديد منطق الاستهلاك والربح) والتي أوردها في مجموعة من المؤلفات أهمها كتاب "نقد الحياة اليومية " Critique de la vie quotidienne (1947) ثم "الحق في المدينة" (1968) " وكتابه "الثورة الحضرية" (1970) وقد استطاع أن يحول مجموعة من المفاهيم السوسيولوجية كمفهوم الحق في المدينة إلى شعارات اجتماعية وسياسية كان لها تأثير بالغ في أوساط الشباب والمثقفين عامة وفي الوسط الطلابي خاصة والذي كانت نتيجته انتفاضة الطلبة في فرنسا في ماي 1968.

هنري فيفري وهو المعروف بتوجهه الماركسي ،لم يكن ينتقد المجتمع الحديث لذاته وإنما كان ينتقد احتكار البرجوازية لوسائل الإنتاج وتقسيم العمل المرتبط بالثورة الصناعية ، فهو لا يعارض سلطة الإنتاج والثروة بفضل التطور التقني المميز للمجتمع الحديث ،لكنه هو ضد إعادة إنتاج الطبقات والتوزيع غير العادل

للثروات ، وعليه نجد هذا الفيلسوف في معظم كتبه يحاول أن ينتقد السياسات الليبرالية في تحكمها في رؤوس الأموال والتي تحاول أن تفرغ المجتمع والمدينة كصورة مصغر له من محتواه الإنساني وتحوله إلى مجتمع مادي يرتكز على نمط استهلاك تفرضه هذه السياسات قهرا .

2/3 مفهوم المدينة عند هنري لوفيبر

ينطلق تصور عالم الاجتماع الحضري للمدينة من مفهومه لأهمية المجال بالنسبة للإنسان ومافتئ يلح في كتاباته على أهمية الزمان والمكان في أي تصور يتوخى فهم الكائن البشري من الناحية السوسيلوجيةوالانثربولوجية " إن المجال والزمان هما أغلى ما يمتلكه الإنسان بهما يستطيع ضمان بقائه من خلال استعمال الطاقة المتوفرة فيهما والتي هي في متناوله [xvii] ، وعليه فتهيئة الفضاء أين تقع وتمارس الحياة الإنسانية في الريف أو المدينة ، يعتبره لوفيبر نتاج تفاعل بين المخطط الاجتماعي وممارسات السكان ومن ثم تكون المدينة التي نحيا فيها نصف حياتنا اليومية ،الفضاء المعاش في علاقة مع الممارسة الاجتماعية وعليه نجده يقسمها إلى ثلاث مستويات :

- ✓ المساحة المتخيلة التي تتكون من الطرق والمباني والخطط التي تشكلها
- ✓ -المساحة المدركة التي تتكون في الطريقة التي يتعامل بها البشر مع المساحة الأولى بما يتناسب معهم
- ✓ المساحة المعاشة وهي الناتج النهائي لتفاعل المساحتين السابقتين والذي يؤثر على حياة كل مستخدمي وسكان المدينة ، وهي أيضا المساحة التي تنتج النوعيين الأوليين من المساحة .

من الواضح إذن أن المدينة عند هذا العالم هو نتاج تفاعل هذه المستويات الثلاث للمساحة ،التفاعل بين المجال المادي وتصورات ساكني هذا المجال بما تمليه حاجياتهم اليومية ،فطريقة تنظيم المجال تعكس طبيعة النظام الاجتماعي واختياراته الأساسية ، ومن ثم فالمدينة ليست مجرد مساحة مادية بسيطة بل هي مركز تخطيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للسكان، المدينة أيضا عند لوفيبر هي الاستفادة بشكل عادل من كل ما يورثه وينتجه المجتمع الحضري من الثروات والسلطة والمعلومات والمعارف والثقافة والتسلية [xviii] ،وعليه نجده يعرف المدينة على أنها " الأثر الفني ، أكثر من مجرد إنتاج مادي ، إذا كان هناك إنتاج للمدينة ولعلاقات اجتماعية في المدينة ، فانه إنتاج وإعادة إنتاج لكائنات بشرية بواسطة كائنات بشرية أكثر من إنتاج أشياء مادية ...المدينة لها تاريخ...إنها عمل أشخاص وجماعات محددة تحقق هذا العمل ضمن شروط تاريخية...المدينة إذن هي المكان الأكثر إنسانية " [xix] ، وفق هذا التصور فالمدينة بالنسبة للوفيبر هي البيت المشترك الذي يتكون من الفضاءات المسكونة وغير المسكونة ، المشيدة من طرف الكائنات البشرية ، مثل هذا التعريف يوحي بالأولوية التي يوليها هذا الفيلسوف للجوانب الإنسانية في مشاريع التعمير وإعطاء

المجال قيمة استعمال وليس قيمة تبادل « valeur d'usage et nom valeur d'échange » كما هو الحال مع سياسات التعمير التي تفرضها الدول على مواطنيها والتي انتقدها لوفيبر بشدة حيث عارض سياسة التعمير التي ناهجتها الدولة الفرنسية في سنوات الستينات والسبعينات والتي أبانت عن فشلها العملي في مواجهة أزمة السكن لأنها سياسات تخضع لمعايير تقنية بحتة دون مراعاة الحاجيات الحقيقية للساكنة ولأنها في واقع الأمر، محاولة للتوفيق بين أهداف السلطة السياسية ومصالح الرأسمال من خلال فرض واقع الأمر بأسلوب تحكمي ، كما إن المهندسين الحضريين حسب لوفيبر هم مجرد تقنيين في خدمة رجال المال والأعمال وكل المشاريع التي يعملون على فرضها من خلال تدخل الدولة تؤدي في أخر المطاف إلى تشويه المدينة ،لان المخططات المورفولوجية التي يضعونها للمدينة هي مخططات مبنية على تأويلهم لحقيقة السكن أو بالأحرى ترتكز على قواعد السوق العقارية لا انطلاقا من الدلالات المدركة والمعاشة من طرف من يسكنون ، ومن هنا يصر لوفيبر في النموذج الحضري الجديد الذي يقدمه على قيمة الاستخدام la valeur d'usage للمجال عوض قيمة التبادل valeur d'échange التي يرتكز عليها رجال الأعمال والسياسة والتي من خلالها يتم تجزئة المجال إلى أنشطة محددة دون ربطها بشكل تكاملي وعضوي كما كان الأمر في المدن التقليدية التي كان يولي مؤسسوها أهمية كبيرة للمجال العام لخلق روابط حقيقية بين الناس ، ووفق هذه الخلفية الفكرية يميز لوفيبر بين الإسكان l'habiter والسكن l'habitat وهما علاقتان مختلفتان بالمجال لان ما يسمى بالسكن (البيت و الجدران و أحيانا تجمعات من الاسمنت المقوى دون روح ، لا تستجيب مع تطلعات الإنسان في تحقيق ذاته وخلق روابط حقيقية مع الآخرين ، ويختلف تماما عن الإسكان وهي مقولة انثروبولوجية وفلسفية اقرب إلى كلمة الدار بحمولتها العاطفية والإنسانية كما عرفناها في ثقافتنا العربية[xx]

3/3 الحق في المدينة كبعد من أبعاد المواطنة

إن الحركات الاحتجاجية التي تزامنت مع ظهور مفهوم الحق في المدينة في سنوات الستينات والسنوات التي تلتها والى يومنا هذا ،تؤكد في الحقيقة أن هذا المفهوم هو ترجمة لرفض أهل المدن في كل العالم سواء في الدول الغنية أو الدول النامية في أن يصبحوا غرباء في مجالهم الحضري وان يطردوا إلى أطراف المدينة لعدم قدرتهم على امتلاك شقة في وسط المدينة ولا أن يلجوا إلى المتاجر الفاخرة نظرا لغلاء الأثمان، أو الاستمتاع بالمرافق العمومية كالمسارح ودور الثقافة والحدائق العمومية لتمركزها في المدينة وغياب شبكة المواصلات التي تسمح لهم الوصول إليها، فالتخطيط المدني للمدن المعاصرة كما يؤكده لوفيبر لا يهدف في الحقيقة إلى تحسين نوعية حياة السكان كما تصوره لنا الإعلانات الاشهارية بل إلى إنتاج فوارق اجتماعية تتجسد في ظهور أحياء راقية وأخرى فقيرة تتمركز أساسا في ضواحي المدينة وفي غياب العدالة الاجتماعية في الانتفاع بمكتسبات هذا الوجود الحضري الشيء الذي أدى إلى بروز العديد من المشاكل والآفات الاجتماعية تعاني منها اغلب المدن العالمية من بينها زيادة معدلات الجريمة والفقر وانتشار المخدرات وانتشار العشوائيات .وعليه يعتبر الحق في المدينة عند لوفيبر أعلى مراتب الحقوق التي يمكن أن يتمتع بها المواطن ، وحتى يكون ملموسا وعملي حدد عالم الاجتماع الحضري بعض أبعاد هذا المفهوم منها :

- ✓ **حق التملك :** اغلب الاحتجاجات التي تحدث اليوم تقريبا في كل عواصم ومدن العالم دليل على انتفاضة الشعوب للمطالبة باسترجاع حق المواطنين في تقرير ماهية وشكل وسبل استعمال محيطها بنفسها، وكذلك يعلنون رفضهم واحتجاجهم على تسليع وخصخصة المدينة ويطالبون بإعادة حق التملك من خلال حق التواجد المادي في مساحة مادية موجودة ، فالمجال الحضري في نظر لوفيبر هو منتوج جماعي وعليه يجب مشاركته جميعا .
- ✓ **حق المشاركة** : إن الحق في المدينة ، لا يمكن حصره فقط كما يوضحه لوفيبر في تلبية المدينة لاحتياجات سكانها في نطاق منطق الاستهلاك المادي ، ولكن أيضا في نطاق ممارسة حق المواطنة من خلال المشاركة الكاملة في القرارات التي تنتج المجال الحضري [xxi] ويتضمن الحق في المشاركة ، المساهمة في صنع القرار وخاصة القرارات المهتمة بإنتاج المجال الحضري ، وإسقاط هذا الحق يجعل المجال الحضري عرضة لأي انتقادات من قبل الساكنة ، يتم ترجمتها أحيانا على شكل تمرد مجالي من خلال إعادة إنتاج المجال من منظور ذاتي حسب هوى المواطنين (وهذا ما نشاهده يوميا من خلال الاستيلاء على الأرصفة أو تغيير في هندسة وشكل العمارة)ويتم بذلك إنتاج المجال المعاش .
- ✓ **العدالة المجالية :** يقتضي الحق في المدينة توفير العدالة الاجتماعية لكل المواطنين سواء كانوا قاطني المدينة أو الأرياف في توزيع فرص الاستمتاع واستغلال المجال العام وفق ما تمليه الحاجيات والرغبات المجالية ، مثل الاستمتاع بالولوج إلى المرافق العمومية (المركبات الرياضية ، النوادي ، الحدائق العمومية ، حدائق التسلية ...)فليس من العدالة المجالية أن تتمركز كل هده المرافق في حي دون غيره أو في مركز المدينة ، وغالبا ما تساهم الدولة من خلال سياستها التعميرية وبرامجها الإسكانية في تكريس هذا التباين .

خاتمة

رغم أن مفهوم الحق في المدينة تبنته العديد من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المؤمنة بالنضال الاجتماعي من اجل مدن أكثر عدالة وديمقراطية وأكثر إنسانية ، إلا أن الشكل الطوباوي الذي كان الفيلسوف وعالم الاجتماع الحضري يحلم به لم يتحقق بعد في ارض الواقع لا في الدول الاشتراكية ولا في الدول الرأسمالية ، فالمدن التي نراها في عالم اليوم هي ابعد ما تكون عن تقديم الظروف والفرص العادلة لسكانها وهذا راجع إلى تجاهل السياسات العامة لدول في قدرة السكان في المساهمة في بناء المدينة وممارسة حقوق المواطنة ، ورغم أن هنري لوفيبر يدرك جيدا أن نموذج المدينة الذي قدمه هو نوع من الطوباوية الحضرية ، إلا انه ليس مستحيلا بالنسبة إليه ، فالطوباوية عنده كما يؤكده في كلامه "اسمي طوباوي ما ليس ممكنا اليوم ، يمكن أن يكون ممكنا غدا "[xxii].

قائمة المراجع

1- ابن خلدون عبد الرحمن ، المقدمة ، الدار التونسية للنشر ،1984.

2- بومخلوف محمد ، التحضر، دار الأمة ، الجزائر ،2001 .

3- الخوجة محمد ياسر، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي ، ط1، دار الإسراء للطبع والنشر التوزيع ، طنطا ، مصر، 2008 .

4- دومانيكشنايير ،كريستيان باشوليه ،ما المواطنة،ترجمة سونيا محمود ،ط1،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،مصر،2016

5- الذيب بلقاسم ، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي دراسة ميدانية مقاربة لحالة بسكرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العمارة والعمران هندسة معمارية ، جامعة قسنطينة .

6- روبرت مابرو ،المجتمع المدني في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوروبي ، أبحاث كتاب دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، " أوروبا والأقطار العربية " مترجم . منتدى الفكر العربي, عمان ، المنتدى ، 2000 .

7- رشوان حسن عبد الحميد ، المدينة ،دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ،مصر ،ط5.

8- شوقي عبد المنعم ، مجتمع المدينة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2001.

غيث محمد عاطف ، علم الاجتماع الحضري -مدخل نظري- دار النهضة العربية 1983 .

9- سرير احمد بن موسى ، "هنري لوفيفر: من الحق في المدينة إلى هرمينوطيقا المدينة " مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، العدد 02، مجلد 15 ، ديسمبر2019 ، ASJP.cerist.dz

10- الغيلاني محمد . المجتمع المدني : حججه ، مفارقته و مصائره، ط 1 ، دار الهادي للطباعة و النشر، بيروت،2004 ،

11- قباري محمد إسماعيل ،علم الاجتماع الحضري ومشكلات التجهيز والتغيير والتنمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر 1986 .

12 - هنري لوفيبر: الحق في "الدار"16-Dahanarabland. WordPress.com

https://dahanarabland.word Press.com

13- Gautier Pirote , La notion de la société civile, édition ,la découverte, Paris,2007 .

14- Marx.K . Engels., l'idiologie Allemande, Ed sociales, Paris ,1972.

15 –- Henry Lefebvre , Le droit à la ville espace et politique, ,Anthropos , Paris, 1968

16- Henri Lefebvre, production de l'espace , Dahanarabland. WordPress.com

قائمة الهوامش

[i] روبرت مابرو ،المجتمع المدني في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوروبي ، أبحاث كتاب دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، " أوروبا والأقطار العربية "مترجم . منتدى الفكر العربي،عمان ، المنتدى ، 2000،ص38

[ii] Gautier Pirote ,La notion de la société civile, édition ,la découverte, Paris,2007,pp8.9

[iii] رشوان حسن عبد الحميد ، المدينة ،دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ،مصر ،ط3، ص5

[iv] شوقي عبد المنعم ، مجتمع المدينة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2001، ص25

[v] بومخلوف محمد ، التحضر، دار الأمة ، الجزائر ،2001، ص24

[vi] Weber.M ,1974,p18

[vii] Marx.K . Engels.R.,l'idiologie Allemande, Ed sociales ,Paris ,1972, p 44

[viii] ابن خلدون عبد الرحمن ، المقدمة ، الدار التونسية للنشر ،تونس ، 1984، ص165

[ix] غيث محمد عاطف ، علم الاجتماع الحضري -مدخل نظري- دار النهضة العربية ،1983،ص ص80-81

[x] الخوجة محمد ياسر ، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي ، ط1، دار الإسراء للطبع والنشر التوزيع ، طنطا ، مصر ،2008، ص80

[xi] قباري محمد إسماعيل ،علم الاجتماع الحضري ومشكلات التجهيز والتغيير والتنمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر 1986، ص184

[xii] الذيب بلقاسم ، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي دراسة ميدانية مقاربة لحالة بسكرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العمارة والعمران هندسة معمارية ، جامعة قسنطينة ،1995 ،ص17

[xiii] حسين حسن موسى، مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2012، ص32

[xiv] د.محمد الغيلاني :المجتمع المدني :حججه ، مفارقته و مصائره، ط1 ، دار الهادي للطباعة و النشر ، بيروت2004 ،ص21

[xv] عاطف غيث،مرجع سابق ، 1986 ،ص56

[xvi] دومانيكشناير ،كريستيان باشوليه ، ما المواطنة ،ترجمة سونيا محمود ،ط1،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،مصر،2016 ، ص129

[xvii] Henri Lefebvre, prduction de l'espace , p 403 نقلا عن الثورة الحضرية حسب Henri Lefebvre Dahanarabland. WordPress.com

[xviii] سرير احمد بن موسى ، "هنري لوفيفر :من الحق في المدينة الى هرمينوطيقا المدينة "مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، العدد 02، مجلد 15 ، ديسمبر2019 ،ASJP.cerist.dz https://www.asjp.cerist.dz

[xix] Henry Lefebvre , Le droit à la ville espace et politique ,Anthropos , Paris 1968,p54

[xx] "هنري لوفيبر : الحق في "الدار"Dahanarabland. WordPress.com https://dahanarabland.word Press.com

[xxi] Henry Lefebvre , Le droit à la ville espace et politique ,Anthropos , Paris 1968,p44

[xxii] Henry Lefebvre , op.cit , p269